فانه يستتبع انقياد العبد له وجوداً وعدماً وعليه يترتب انقياداً
مشرعة للعبد فانقياد المشرع له جزاء لانقياده وجوداً
وعدماً والجزاء في الحقيقة عين الفعل الذي هو جزاء له لكن في صورة اخرى
فيتحقق العادة التي هي العود لكنه قد وقع في اداء هذا المعنى
مسامحات لعلّ اعتقاده رضي الله عنه بالعبارة ووضوح
المقصود عنده وفي الفهم ثم استشهد على استعمال الدين في معنى
العادة بقول الشاعر فقال وقال الشاعر كدينك من ام الحويرث
قبلها اي عادتك ومعقول العادة ان يعود الامر ثانياً بعينه
الى حاله الاول وهذا العود بعينه ليس ثمة اي في صورة الجزاء
فان العادة بهذا التفسير تكرار ولا تكرار في الوجود فكيف في الجزاء
فان الوجود الحق كما قال ابو طالب المكي رحمه الله لا يتجلى في صورة مرتين
لكن العادة اي الامر الذي يعود حقيقة واحدة معقولة لا تتعدد
ولا تتكثر فيها الامر حيث ظهورها في صور مختلفة تخصيصه والتشابه
في تلك الصور موجود فان كل واحدة من تلك الصور وان كانت
مغايرة في تشخصها للصور الاخرى لكنها باعتبار ان كل
واحدة منها صورة شخصية لحقيقة واحدة امثال
واشباه وتكرار الاشباه باعتبار ما به التشابه عود
بل تكرار ظهور تلك الحقيقة في الصور المتشابهة ايضاً عود
فنحن نعلم مثلاً ان زيداً عين عمرو في الانسانية وما عادت
الانسانية في نفسها اذ لو عادت لتكثرت وهي حقيقة
واحدة والواحد لا يتكثر في نفسه فمن هذه الحيثية لا تكرار ولا
عود ونحن نعلم ايضاً ان زيداً ليس عين عمرو في الشخصية فشخص
زيد ليس شخص عمرو ومع تحقق وجود الشخصية في الحقيقة ماهي تخصيصه
في الاثنين فحصل بينهما [illegible] فنقول في الحس عادت اي الشخصية او الحقيقة
لهذا الشبه وتقول في الحكم الصحيح في العقل لم تعد لوحدة الحقيقة
فثم عادة بوجه واعتبار يعني وحدة الحقيقة وثمة عادة بوجه
واعتبار يعني تكثر الحقيقة بصورها الشخصية وتشابه تلك الصور

يكونها

يكونها صوراً شخصية لتلك الحقيقة كما ان ثمة جزاء بوجه وهو كون
الحال الثاني تبعاً للحال الاول مترتباً عليه وما ثمة جزاء بوجه
وهو كون الحال الثاني حالاً برأسها للعين الممكنة فان الجزاء الذي هو
الحال الثاني ايضاً حال في الممكن مرتبة من احوال العين الممكن تقتضيه
عين الممكن كسائر الاحوال من غير فرق غاية ما في الباب
انه يقع عقيب حال آخر وهذا اي كون الجزاء ايضاً حالاً تقتضيه
عين الممكن كسائر الاحوال مسئلة اغفلها علماء هذا الشان
اي اغفلوا بيانها ايضاً حملها على ما ينبغي لانهم جعلوها فانها من سر القدر
المتحكم في الخلائق وعلماء هذا الشان عالمون به فيكونون
عالمين بها ايضاً ولما فرغ رضي الله عنه عن بيان الدين العرفي الشرعي
الموصى به واعتبار معانيه الثلاثة اللغوية فيه اراد ان يبين
نسبته الى الانبياء وورثتهم الذين يبلغون الى المامورين
ويحملونهم به اليه والى المامورين به فقال واعلم انه
كما يقال في الطبيب انه خادم الطبيعة كذلك يقال في الرسل
والورثة اي ورثتهم من العلماء انهم خادموا الامر الالهي في العموم
حيث يبلغونه الى المامورين المكلفين ويعدونهم في امتثاله بالترغيب
والترهيب ليكون نافذاً فيهم الى غير ذلك وقوله في العموم
متعلق بقوله يقال اي القول بانهم خادموا الامر الالهي
انما هو في عرف عموم الخلائق والنظر الظاهر وهم اي
الرسل وورثتهم في نفس الامر وعرف الخصوص خادموا الاحوال
الممكنات من الهداية والرشاد وامثالها فانهم يظهرونها
فيمن يستعد لها من الممكنات ويدرجونها في مراتب
كمالها ويصونونها عن اضدادها وانما جعل خدمة احوال
الممكنات فوق خدمة الامر الالهي لان الامر الالهي من
مقتضياتها فاحوال الممكنات يقتضي الممكنات
توجها الامر الالهي اليها [illegible] فهي اصل بالنسبة
اليه وخدمتهم اي خدمة الرسل والورثة من جملة احوالهم التي